دالة الاستهلاك كما صاغها (*KEYNES*) هي جدول خطط الاستهلاك بمستويات مختلفة من الدخل الكلي المتاح، وأعتقد أنّ جدول الاستهلاك يخضع لقانون سيكولوجي أساسي، حيث أنّ التغير في الاستهلاك أقل من التغير في الدخل المتاح.

بالرغم من أنّ المتغيرات غير الداخلية ربما تؤثر في مستوى الاستهلاكي الكلي، فلقد أعتقد (*KEYNES*) أنّ الاستهلاك أساسا هو دالة الدخل المتاح، ولقد حلّل الاقتصاديون بيانات الاستهلاك بأمل أن يشتقوا تجريبيا أهمية المتغيرات الداخلية وغير الداخلية.

1. نظرية الدخل المطلق:

يجب التذكير في البداية أن (*KEYNES*) قدم نظريته التي تنص على أنّ الاستهلاك الكلّي يرتبط مباشرة، ولكن ليس تناسبيا بمستوى الدخل الجاري في كلا من المدى القصير والطويل. إلاّ أنّ هذه الفرضية لا تستند على أي بيانات إحصائية، وبالتالي لم يتم مواجهة هذه الفرضية بالواقع للتأكد من صحتها إلاّ بعد الحرب.

أول محاولات التأكد من فرضية *KEYNES*: إنّ مواجهة فرضية (*KEYNES*) بالواقع مكنت منذ البداية من الحصول على نتائج متناقضة، دالة الاستهلاك الكينزية وإنّ ثم التحقق منها بالنسبة للمدى القصير، هي غير صالحة للمدى الطويل، إضافة إلى ذلك يجب التمييز بين البيانات المستعملة في التحليل، فقد تكون البيانات المتاحة عن الاستهلاك من السلاسل ذات المقطع العرضي (Série en coupe instantanée) والتي تمثل استهلاك العائلات عند مستويات الدخل المختلفة، ومن السلاسل الزمنية حيث الاستهلاك الكلّي والدخل الكلّي ممثلة كتدفقات ربع سنوية، سنوية أو لفترات أطول (Séries temporelles).

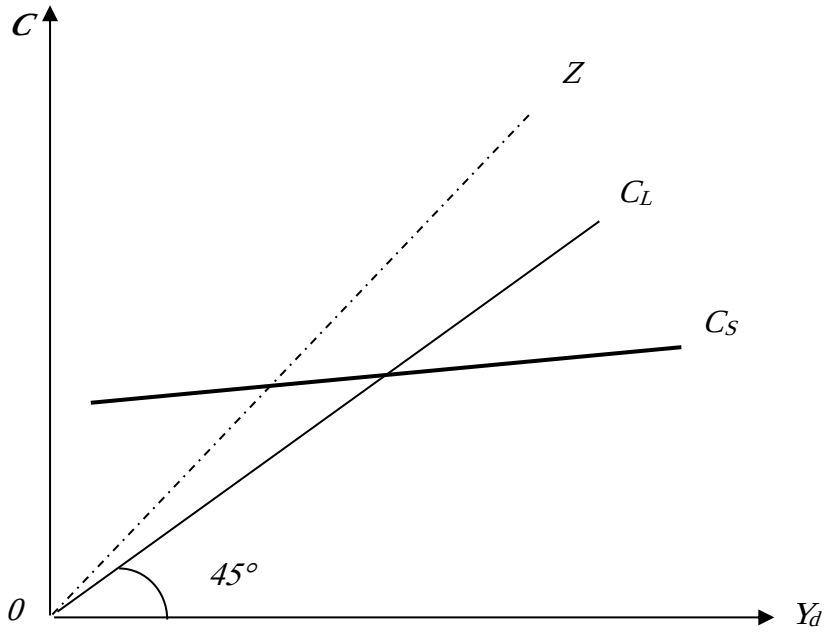

على سبيل المثال أثبت إحدى الدراسات أنّ دالة الاستهلاك الخاصة بفرنسا ما بين (1956-1974) هي كالآتي: $C_t = 12,58 + 0,82\ Y_t$ هذه المعادلة ثبتت أنّ دالة الاستهلاك مستقرة وأنّ الميل الحدّي للإستهلاك أقل من الواحد وأصغر من الميل المتوسط للاستهلاك.

في سنة 1946 قام (*S.KUZNETS*) بدراسة طويلة المدى حول تطور الاستهلاك والدخل المتاح الحقيقي للعائلات في الولايات المتحدّة الأمريكية (1869-1938)، وقد مكنّت هذه الدراسة من الوصول إلى النتائج التالية:

- الميل الحدي للاستهلاك تقريبا ثابتا وأقل من الواحد.
- الميل الوسطي للاستهلاك هو تقريبا مساويا للميل الحدي للاستهلاك.

هذه النتيجة الأخيرة تدّل على أنّ دالة الاستهلاك الخطية للمدى الطويل تكتسي الشكل التالي:

مع b تقريبا مساويا إلى $0,86$

$$C = bY$$

إنّ هذه الدراسة وإن كانت تثبت النظرية الكينزية (دالة الاستهلاك مستقرة والميل الحدّي والوسطي للاستهلاك أقل من الواحد)، إلاّ أنّها لا تتوافق مع الفرضية الكينزية التي مفادها أنّ ميل الاستهلاك يؤول إلى الانخفاض إذا ما ارتفع الدخل، من جانب آخر فإنّ نتائج هذه الدراسة تتناقض ودالة الاستهلاك الكينزية للمدى القصير.

أمام التناقض الذي أظهرته نظرية (*KEYNES*) في المدى الطويل، فكر الاقتصاديون في إعادة بناء هذه النظرية عن طريق إدخال متغيرات ذاتية وموضوعية في الدالة، واقترحوا أن تؤدي المتغيرات غير الداخلية إلى نقل دالة الاستهلاك إلى الأعلى لمرور الزمن.

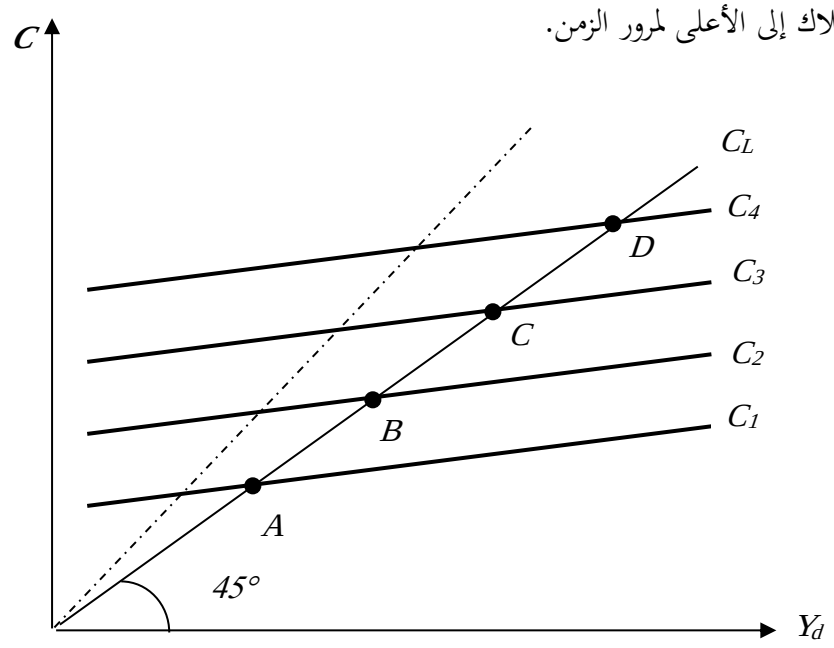

ومن ثمّ فإنّ دالة الاستهلاك قصيرة المدى مثل C_1 في الشكل التالي تنتقل إلى الأعلى، مما يجعل من C_L محلا هندسيا لنقاط يتم ملاحظتها من عدد دوال الاستهلاك في الزمن القصير، أي أنّ C_L ترتفع لأنّ الاستهلاك يعادل القيمة الممثلة في النقط: A ، B، C وD في منحنيات الاستهلاك C_1، C_2، C_3، C_4 عند مستويات مختلفة للدخل المتاح Y_d.

إلاّ أنّ محاولتهم التوفيق ما بين دالة الاستهلاك المدى القصير والمدى الطويل لم تكن مرضية، إذ أنّ التناسب بين الاستهلاك والدخل المتاح في المدى الطويل لم يجد أي تفسير نظري وكأنّه مجرد ظاهرة صدفة.

هذا الوضع أدى إلى العديد من الاقتراحات ونشأ عنها عدد من النظريات.

2. نظرية الدخل النسبي (*Théorie de revenu relatif*):

لقد حاولت نظرية الدخل النسبي التي طوّرها جيمس ديوزنبري (*James DUESENBERRY*) سنة 1949، التوفيق ما بين العلاقة التناسبية وغير التناسبية للاستهلاك الكلي والدخل الكلي المتاح.

وتتلخص هذه النظرية في أنّ الاستهلاك هو دالة تابعة **للدخل النسبي**: الدخل نسبة إلى دخول الأفراد الآخرين أو استهلاكهم ونسبة إلى الدخل السابق أو الاستهلاك السابق، ومعنى ذلك كما يرى (*DUSENBERRY*) أنّ القرارات الاستهلاكية والادخارية تتأثر بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، وعليه إذا كان للفرد أعلى دخل في مجموعته فإنّ ميله الوسطي للاستهلاك سيكون صغيرا، أمّا إذا كان للفرد أقل دخل في مجموعته فإنّ ميله الوسطي للاستهلاك سيكون كبيرا، مفاذ ذلك هو الارتياح والطمأنينة التي يشعر بها الفرد إذا كان استهلاكه يفوق استهلاك الأفراد الذي يعيشون في محيطه، وربما لهذا السبب سيخفض من استهلاكه، عكس ذلك تماما بالنسبة للفرد الذي يستهلك أقل من الآخرين مما يدفع به ربما إلى الزيادة في استهلاكه.

وإذا كان توزيع الدخل ثابتا نسبيا فإنّ هناك إحتمال كبير بأن يكون الميل المتوسطي الاستهلاكي ثابت إذ أنّ استهلاكه يرتبط بدخله النسبي وليس بدخله المطلق.

إلى جانب ذلك افترض (*DUSENBERRY*) أنّ العائلات تحاول الإبقاء على مستوى معيشي معين، وعليه اعتبر أنّ الاستهلاك الكلّي هو دالة تابعة للدخل الحالي أو الجاري Y_C، ولأعلى دخل سابق Y_{PP}، أي:

$$C = f(Y_C, Y_{PP})$$

واستخرج دالة الاستهلاك التالية:

$$\frac{C}{Y_C} = C_0 + b\left(\frac{Y_C}{Y_{PP}}\right)$$

ويتضح من خلال هذه العلاقة بأنّه كلما زادت نسبة الدخل الجاري إلى أعلى دخل سابق كلما انخفض الميل الوسطي للاستهلاك، وأنّ الميل الحدي للاستهلاك سيكون أقل من C_0 ويعتمد على هيكل توزيع الدخل الوطني.

إنّ العلاقة التناسبية وغير التناسبية ما بين الاستهلاك والدخل المتاح موضحة في الشكل التالي:

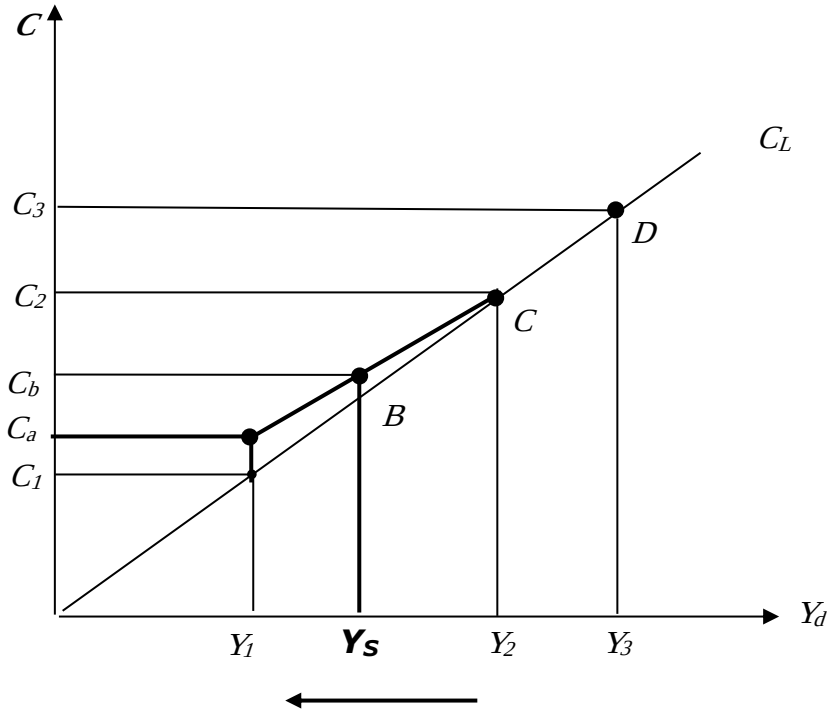

الوضع 1: نمو ثابت في مستوى الدخل المطلق.

الاستهلاك الكلي C_1، C_2، C_3 = الدخل المطلق Y_1، Y_2، Y_3 على التوالي.

الوضع 2: تذبذبات في مستوى الدخل المطلق، تحاول العائلات الإبقاء على مستويات المعيشة السابقة عندما ينخفض الدخل، وبانخفاض الدخل من Y_2 إلىY_1 ينقص الاستهلاك من C_2 إلى C_a بدلا من C_1 حيث أنّ مستوى Y_S مازال يؤثر للاستهلاك.

ولقد توصل (*DUSENBERRY*) إلى العلاقة التالية بين الاستهلاك والدخل المتاح الحقيقي للفترة (1940-1929):

$$\frac{C}{Y_C} = 1{,}196 - 0{,}25\left(\frac{Y_C}{Y_{PP}}\right)$$

$$C = 1{,}196 - 0{,}25\left(\frac{Y_C}{Y_{PP}}\right)$$

ويمكن من خلال ذلك إيجاد مايلي:

- **إذا كان** $Y_C\ Y_{PP}$ >: ولكن الزيادة في الدخل المتاح هي زيادة مؤقتة، فإنّ الفرد سيزيد من استهلاكه ولكن بنسبة أقل من الزيادة في الدخل، في هذه الحالة نقول أنّ الاستهلاك والدخل تربطهما علاقة غير تناسبية.
- **إذا كان** $Y_C\ Y_{PP}$ <: ولكن الزيادة في الدخل المتاح هي زيادة دائمة، فإنّ الفرد سيزيد من استهلاكه وذلك بنفس الزيادة في الدخل، في هذه الحالة نقول أنّ الاستهلاك والدخل تربطهما علاقة تناسبية.
- **إذا كان** $Y_C\ Y_{PP}$ >: فسينخفض الفرد من استهلاكه بنسبة أقل من الانخفاض في الدخل وذلك للمحافظة على المستوى السابق من الاستهلاك، وسمى (*DUSENBERRY*) هذه الظاهرة بـ (Ratchet Effet).

لقد اعتبر (*DUSENBERRY*) أنّه في حالة ركود اقتصادي وفي ازدهار اقتصادي، فإنّ الاستهلاك لا يرتبط تناسبيا مع الدخل، ففي حالة ركود اقتصادي فإنّ الدخل المتاح الحقيقي Y_d يتراجع ولكن الاستهلاك يتناقص بنسبة أقل للمحافظة على مستوى الاستهلاك السابق بتخفيض الادخار.

وفي بداية الازدهار الاقتصادي فإنّ الاستهلاك يرتفع ولكن بنسبة أقل من ارتفاع الدخل، لأنّ ارتفاع هذا الأخير يعطي الأفراد فرصة تكوين ادخارهم.

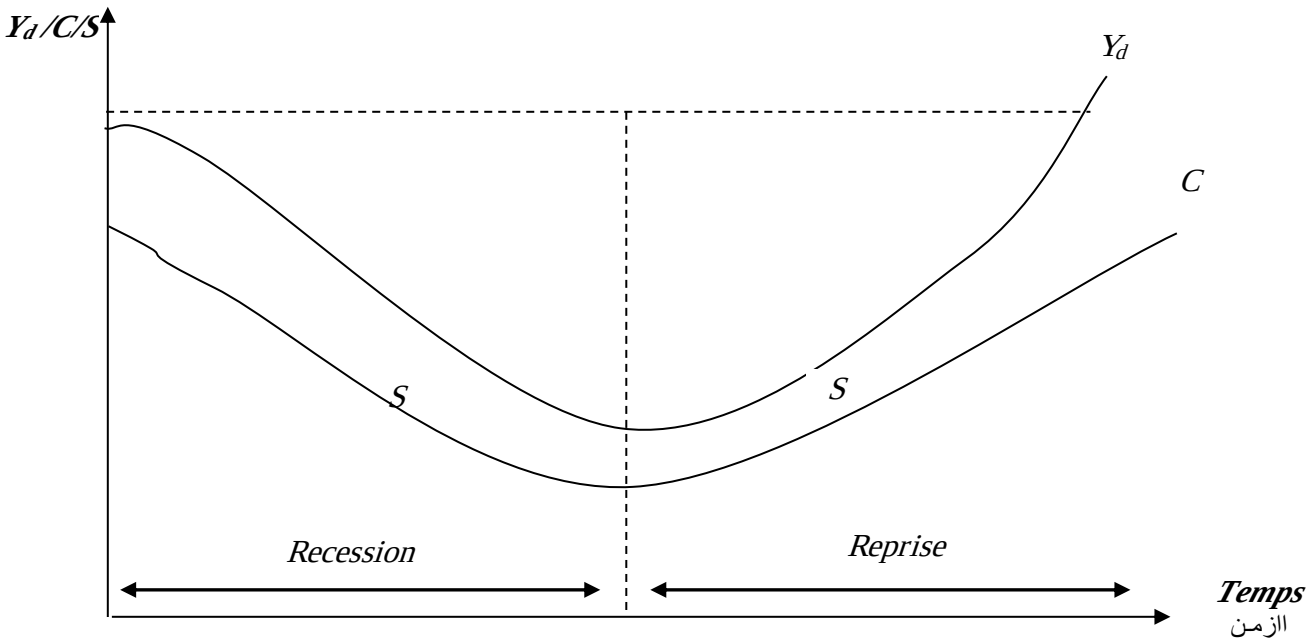

3- نظرية الدخل الدائم "*Théorie de Revenu Permanent*":

تعود هذه النظرية إلى مليتون فريدمان (*Milton FRIEDMAN*) والتي حاول من خلالها حل مشكلة التناسب بين الاستهلاك والدخل المتاح، بافتراض عدم اعتماد الاستهلاك على مستوى الدخل الجاري، يرى أنّه من البديهي أن دخل الفرد يتطور بشكل غير متوقع (مثلا الحصول على أرباح غير متوقعة: Loto، Tiercé، ...إلخ)، وبالتالي لا شيء يوحي بأن الاستهلاك سيتبع هذا التطور مباشرة أو تناسبيا.

انطلاقا من ذلك اعتبر (*FRIEDMAN*) أنّ الدخل الجاري المتاح Y_C إنّما يتكون من دخل حقيقي دائم Y_p، ومن دخل حقيقي عابر Y_T .

الدخل الدائم Y_p: هو الدخل المتوقع أن يحصل عليه الفرد خلال عدد كبير من السنين، فهو لا يأخذ في عين الاعتبار التذبذبات (Fluctuations) الحاصلة في المدى القصير، ويعرف أيضا أنّه المبلغ الأقصى الذي يمكن للفرد استهلاكه دون التأثير على ثروته. باعتبار أن (i) معدل الفائدة السائد في السوق، و (W) ثروة الفرد، فإنّ الدخل الدائم:

$$Y_C = iW$$

الدخل العابر Y_T: يتكون من أي إضافة غير متوقعة أو نقص في الدخل الحقيقي الدائم، وعليه يمكن أن يكون موجبا أو سالبا.

ويمكن كتابة مكوّنات الدخل الحقيقي الحالي على النحو التالي:

$$Y_C = Y_P + Y_T$$

بنفس الطريقة يعتبر (*FRIEDMAN*) أنّ الاستهلاك الجاري ينقسم إلى استهلاك عابر واستهلاك دائم.

الاستهلاك العابر: يعكس شراء البضائع التي تكون غير متوفرة بشكل كاف أو مفقودة ويتم شراءها فور ظهورها في السوق.

الاستهلاك الدائم: فهو يعكس قيمة البضائع والخدمات المخطط استهلاكها خلال فترة معينة.

على هذا الأساس يمكن كتابة:

$$C_C = C_P + C_T$$

إضافة إلى ذلك يرى (*FRIEDMAN*) أنّ الاستهلاك الدائم هو دالة للدخل الدائم أي:

$$C_P = f(Y_P)$$

$$C_P = kY_P$$

K: ثابت نسبيا ومستقل عند الدخل الدائم.

ويعتمد (k) على متغيرات عديدة نذكر منها: معدل الفائدة، الثروة البشرية إلى الثورة الكلية، العمر، الجنس، العادات والتقاليد، الذوق،... إلخ.

$$K = f(i, W, u)$$

I: معدل الفائدة.

W: الثروة الكلية.

u: عوامل أخرى منها: الجنس، العمر، العادات،...إلخ.

كما يفترض ($FRIEDMAN$) أيضا عدم وجود أي ارتباط بين الاستهلاك العابر والدخل العابر، وبين الاستهلاك العابر والاستهلاك الدائم، وبين الدخل العابر والدخل الدائم، تبعا لهذه الفرضيات لن يتغيّر الاستهلاك إطلاقا من جراء ارتفاع أو انخفاض الدخل العابر مما يعني أنّ الميل الحدي للاستهلاك الناجم عن تغيّر الدخل العابر يساوي الصفر.

وباستعمال مجموع المعادلات التالية يمكن إيجاد الصيغة العامة لدالة الاستهلاك االفردية لـ ($FRIEDMAN$):

$$Y_C = Y_P + Y_T \Rightarrow Y_P = Y_C - Y_T$$

$$C_P = kY_P$$

$$C_P = k(Y_C - Y_T)$$

$$C = C_p + C_T$$

$$C = k(Y_C - Y_T) + C_T$$

دالة الاستهلاك الفردية

علما أنّ دالة الاستهلاك الكلية لها نفس خصائص دالة الاستهلاك الفردية، ويمكن كتابة دالة الاستهلاك الكلية كمايلي :

$$C = k(Y_C - Y_T) + C_T$$

وهي معادلة تنطبق عليها كل الفرضيات المذكورة سابقا.

إذا كانت هناك أوضاع تتسم بالازدهار والنمو، وبفرض أنّ الاستهلاك العابر ثابت فإنّ الميل الوسطي للاستهلاك سيكون كمايلي:

$$\frac{C}{Y} = k - k\frac{Y_T}{Y} + \frac{C_T}{Y}$$

بافتراض زيادة في الدخل فإنّ ذلك سيؤدي إلى تخفيض $\frac{C_T}{Y}$ وثبات $k\frac{Y_T}{Y}$، وبالتالي ينخفض الميل الوسطي للاستهلاك، هذا ألأمر يدل على أنّه في المدى القصير هناك علاقة غير تناسبية بين الاستهلاك والدخل، أي ارتفاع الدخل يرتفع الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من الزيادة المحصلة في الدخل.

في المدى الطويل، وعلى المستوى الكلّي يرى (*FRIEDMAN*) أنّ العناصر العابرة للاستهلاك والدخل ستلغي بعضها البعض: $C_T = Y_T = 0$ وعليه تصبح دالة

$$C = kY_C$$

وشكلها البياني موضح في الشكل التالي:

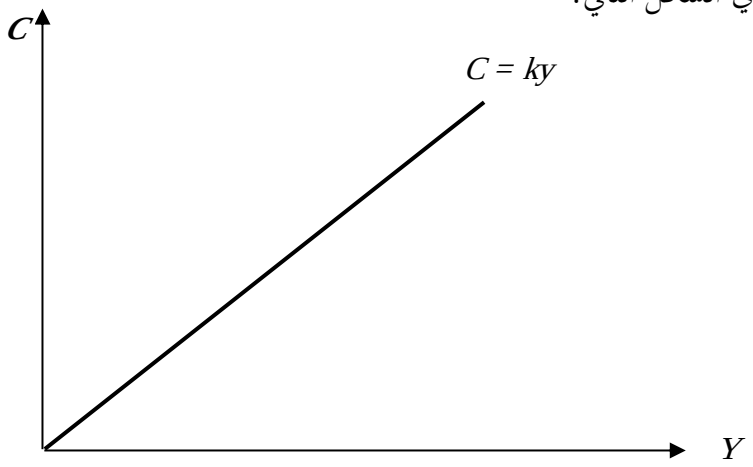

من خلال دالة الاستهلاك الكلية يتبين أنّ الميل الوسطي للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يساويان (k).

$$C = kY$$

$$P_{mc} = \frac{\delta C}{\delta Y} = k$$

$$P_{MC} = \frac{C}{Y} = k$$

يعود ذلك أنّ هناك علاقة تناسبية في المدى الطويل بين الاستهلاك والدخل، أي بارتفاع الدخل يرتفع الاستهلاك بنفس الزيادة الحاصلة في الدخل.

أما في المدى القصير، فإنّ العناصر العابرة للدخل والاستهلاك لن تساوي الصفر، بل يتوقع أن تكون لها قيم:

$$C = k\,(Y_C - Y_T) + C_T$$

$$C = kY_C - KY_T + C_T$$

$$\frac{C}{Y} = K - K\frac{Y_T}{Y} + \frac{C_T}{Y}$$

$$PMC = K - K\frac{Y_T}{Y} + \frac{C_T}{Y}$$

يجب الإشارة في الأخير أنّ نظرية الدخل الدائم تعتبر سلاحا ضد فرضية (*KEYNES*) التي مفادها أنّ سلوك الاستهلاك مستقر في المدى القصير، بحيث على عكس (*KEYNES*) يرى (*FRIEDMAN*) أنّ دالة استهلاك المدى الطويل هي وحدها مستقرة، أي الدالة التي تربط الاستهلاك الدائم بالدخل الدائم. وتعتبر فرضية (*FRIEDMAN*) ذات أهمية كبيرة لفهم موقف النقد بين (Les monétaristes) وانتقاداتهم للنظرية الكينزية، إلاّ أنّ نظرية الدخل الدائم لا تخلوا من العيوب، فمن ناحية أثبتت الدراسات وجود ارتباط بين الاستهلاك العابر والدخل العابر، ومن ناحية أخرى من الصعب قياس الدخل الدائم.

4- نظرية دورة الحياة (*Théorie de cycle de vie*):

أول من جاء بهذه النظرية هو آرووود (*HARROD*)، ولكن طورها بعد ذلك موديغلياني، أندو، وبرامبارغ (*MODIAGLIANI, ANDO et BRUMBERG*).

وتنص هذه النظرية على أنّ الفرد ورغبة منه في المحافظة على المستوى تقريبا من الاستهلاك في كل سنة من سنوات حياته، سيقوم بتوزيع دخوله المتوقعة بالشكل الذي يمكنه من الوصول إلى هذه الغاية، فكما هو معروف فإنّ دخل الفرد يتأثر بعوامل كثيرة منها العمر، الحالة الاقليمية، الخبرة، وبالتالي فإنّ المستهلك يتأثر أيضا بهذه العوامل، وللوقوف على حقيقية نظرية دورة الحياة نستعين بالشكل التالي:

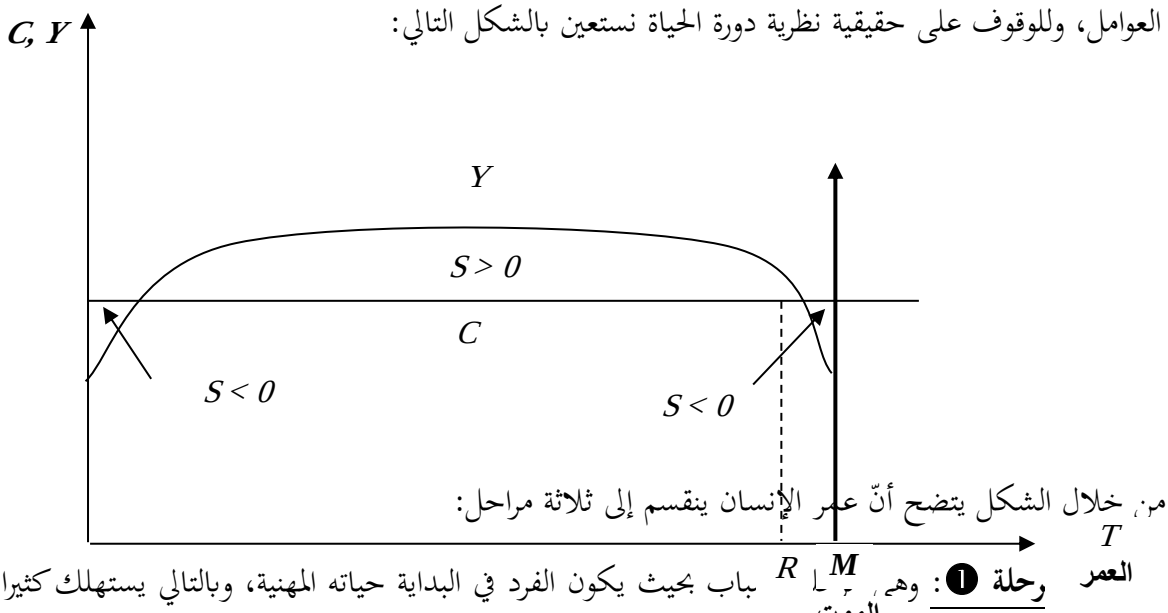

من خلال الشكل يتضح أنّ عمر الإنسان ينقسم إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة ❶: وهي مرحلة الشباب بحيث يكون الفرد في البداية حياته المهنية، وبالتالي يستهلك كثيرا، و بعض الأحيان يفوق استهلاكه ما يحصل عليه كدخل (باللجوء مثلا إلى الافتراض).

المرحلة ❷: وهي مرحلة يكون فيها الفرد في متوسط عمره المهني (40- 45 سنة)، وهذا ما يملي عليه القيام بادخار أكبر وذلك المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد.

المرحلة ❸: وهي مرحلة ما بعد التقاعد يستهلك فيها الفرد مدخراته إلى أن يموت.

كما قلنا سابقا فإنّ نظرية دورة الحياة تفترض أنّ الفرد خلال حياته توزيع تدفقات دخوله المتوقعة بالشكل الذي يمكنه من المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك.

ويمكن شرح نظرية دورة الحياة رياضيا كما يلي:

- تفترض هذه النظرية في الفترة (t):

– يمتلك الفرد ثروة إسمية (R_t).

– كل فرد يعرف دخله الحالي في تلك الفترة وليكن (Y_t) وهو الدخل الناتج عن العمل.

– لكل فرد يعرف القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل (V_t) وهو الدخل المتوقع الناتج عن العمل.

استنادا إلى هذه النظرية يمكن صياغة دالة الاستهلاك الفردية على النحو التالي:

$$C_t = a_1 Y_t + a_2 V_t + a_3 R_t$$

حيث $(a_1، a_2، a_3)$ تعتبر ثوابت وأن:

$$0 < a_1 < 1,\ 0 < a_2 < 1,\ 0 < a_3 < 1$$

إلى جانب ذلك فإنّ: $(a_1، a_2، a_3)$ تعتمد على عدد من المتغيرات مثل العمر، ومتوسط الحياة.

على المستوى الكلي تصبح المعادلة السابقة من الشكل:

$$C_t = A_1 Y_t + A_2 V_t + A_3 R_t$$

حيث تعتمد (A_i) على توزيع الأعمار، ومتوسطات الحياة ومتغيرات أخرى و$(i = 1, 2, 3)$.

انطلاقا من هذه المعادلة يمكن إيجاد الميل الوسطي للاستهلاك.

$$PMC = \frac{C_t}{Y_t} = A_1 + A_2 + \frac{V_t}{Y_t} - A_3 \frac{R_t}{Y_t}$$

لنحلل الآن العلاقة بين الاستهلاك والدخل، والتمييز بين المدى القصير والمدى الطويل.

1). المدى القصير: لنفترض تغير كل من (Y_t)، و (V_t) بنفس النسبة.

$$\Delta V_t = \Delta Y_t$$

ونفترض أيضا أنّ الثروة لن تتغير، في ظل هذه الظروف يصبح الميل الوسطي للاستهلاك (PMC) دالة فقط $\frac{R_t}{Y_t}$. من المتوقع أنّه في حالة ارتفاع الدخل $Y_t \uparrow$ فإنّ النسبة ستنخفض $\downarrow$ وبالتالي فإنّ الميل الوسطي

للاستهلاك سينخفض. أمّا إذا انخفض الدخل فإنّ النسبة $\frac{R_t}{Y_t}$ سترتفع، وبالتالي فإنّ الميل الحدي للاستهلاك سيرتفع أيضا:

$$\uparrow \boldsymbol{PMC} \leftarrow \leftarrow \frac{R_t}{Y_t} \nearrow \nearrow \boldsymbol{Y_t}$$

وعليه فإنّه في المدى القصير هناك علاقة غير تناسبية بين الاستهلاك والدخل.

2). المدى الطويل: في المدى الطويل تكون النسبة $\frac{R_t}{Y_t}$ تقريبا ثابتة، أي كلّما زاد الدخل (Y_t) زادت معه الثروة أيضا بنفس النسبة، وبالتالي لن يتغيّر الميل الوسطي للاستهلاك وعليه فإنّ في المدى الطويل هناك علاقة تناسبية بين الاستهلاك والدخل.

إلاّ أنّ نظرية دورة الحياة تعرضت هي الأخرى إلى الانتقاد، ولعلّ أهمّ انتقاد موجه إليها هو أنّها تتكون من متغيرات مختلفة يصعب قياسها خاصة فيما يتعلق بالدخل المتوقع في المستقبل حيث مهما كانت الوسائل الإحصائية الدقيقة المستعملة، ومهما كانت البيانات الإحصائية المجمعة من الصعب جدّا حساب الدخل المتوقع بشكل دقيق، أيضا يعاب عليها افتراض قدرة المستهلك العالية على التنبؤ الدقيق للمستقبل.

غير أنّ هذه الانتقادات لا تفقد أهمية هذه النظرية وذلك لكوّنها تتضمن تفسيرات اقتصادية كلّية لأثر معدل نمو السكان في النسبة الكلية للادخار على الدخل حيث أنّها تبين بأنّه كلما كان معدّل نمو السكان أسرع كلّما كان معدّل الادخار الكلي أكبر، وهذا لأنّ زيادة عدد السكان أسرع تؤدي إلى زيادة عدد العائلات التي ستدخر من أجل المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد.

من جانب آخر يجب الإشارة أنّ الدخل ليس هو المتغير الوحيد الذي يفسر الاستهلاك، بل هناك متغيرات أخرى تسمح بتفسيره نذكر منها:

السعر: المستوى العام للأسعار، التوقعات، الأسعار النسبية (*Variables Prix*).

المتغيرات النقدية: معدل الفائدة، القرض (*Variables monétaires*).

المتغيرات السوسيو–سايكولوجية: (*Variables Socio-Psychologiques*).

المتغيرات السكانية– الاقتصادية: (*Variables Démo-économiques*).

تمرين❶ : (خاص بالدخل النسبي)

إنّ السلوك الفردي للعائلات يمكن صياغته من خلال دالة الاستهلاك التالية:

$$C_i = bY_i - b' \frac{Y_i^2}{\overline{Y}}$$

حيث:

Y_i: دخل العائلة i.

$\overline{Y}$: الدخل المتوسط.

b وb': معلمات.

المطلوب:

1. هل تشير هذه إلى فرضية الدخل النسبي؟ علّل إجابتك.
2. ما هو الشرط الأساسي لكي يكون الميل الحدي للاستهلاك موجب؟ هل هذا ثابت؟
3. ما هو الشرط الكافي لكي يكون الميل المتوسط الإجمالي ثابت؟

تمرين❷ : (خاص بالدخل الدائم)

(Y_t) و(Y_{Pt}) هما على التوالي الدخل الجاري والدخل الدائم للعائلة (t).

نعلم أنّ:

$$Y_{Pt} = Y_{P(t-1)} + 0{,}4\ Y_t - Y_{P(t-1)}$$

استهلاك هذه العائلة هو في كل وقت في حدود 75 % من دخلها الدائم.

المطلوب:

1. حساب الميل الحدي اللاستهلاك للمدى القصير الخاص بهذه العائلة.
2. مقارنة النتيجة المحصل عليها من الميل الحدي للاستهلاك للمدى الطويل.

تمرين❸ : (خاص بالدخل الدائم)

ليكن لدينا اقتصادا تستهلك فيه العائلات في المتوسط وعلى المدى الطويل 80 % من دخلها.

في الفترة $(t=1)$، قدر الدخل الدائم بـ 1000 ويرتفع بنسبة 10 % سنويا.

في الفترات الموالية تمت مايلي:

الفترات	1	2	3	4	5	6

الدخل	950	1000	1160	1381	1564,1	1660,5
الاستهلاك	790	890	958	1044,8	1181,3	1308,5

المطلوب:

1. أرسم جدولا تبين فيه بالنسبة لكل فترة الدخل الحقيقي العابر، الدخل الحقيقي الدائم، الاستهلاك العابر والاستهلاك الدائم.
2. أحسب الميل الحدي للاستهلاك للمدى القصير وكذا الميل الحدي لاستهلاك الدخل الحقيقي العابر. ما تعليقك؟
3. أحسب الاستهلاك الذي كان بالإمكان ملاحظته لو أنّ الميل الحدي للاستهلاك الدخل الحقيقي العابر كان مساويا للميل الحدي للاستهلاك الدخل الحقيقي الدائم، وقارن النتائج مع الاستهلاك الملاحظ. ما تعليقك؟